

## وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٣ « بالتفويض »

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٢

مدير عام شئون الغرف المقوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية  
بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية  
وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛  
وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين  
واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة  
الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛  
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٠١٣/٤/٩ ؛  
باعتتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٢ ؛  
وعلى مذكرة إدارة الموازنات والحسابات الختامية المؤرخة ٢٠١٣/٧/١٨ ؛

### قـرـر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها عن العام المالي ٢٠١٢ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٩,٦٥٠,٣٤٥ ج (فقط ثلاثة ملايين وأربعمائة وخمسون ألفاً وستمائة وخمسون جنيهاً وتسعة عشر قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٢,٢٥٣٩٦٦٣ ج (فقط مليونان وخمسمائة وتسعة وثلاثون ألفاً وستمائة وثلاثة وستون جنيهاً واثنتان وأربعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها زيادة مصروفات السوق عن الإيرادات بمبلغ ٩٥,٩٨٦,٩١٠ ج (فقط تسعمائة وعشرة آلاف وتسعمائة وستة وثمانون جنيهاً وخمسة وتسعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ ٤٧,١٣٢٤٢٨٩٣ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً ومائتان واثنتان وأربعون ألفاً وثمانمائة وثلاثة وتسعون جنيهاً وسبعة وأربعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٣/٧/١٨

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ / آمال السلاموني